الأمم المتحدة

A/80/416

الجمعية العامة

Distr.: General
1 October 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 114 (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشـــواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شـــفوية مؤرخة 29 أيلول/ســـبتمبر 2025 موجهة إلى رئيســـة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية إكوادور لدى الأمم المتحدة بالإفادة بأن جمهورية إكوادور قد قدّمت ترشّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2026-2028، في إطار الانتخابات التي ســـتجرى خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة في تشـــرين الأول/أكتوبر 2025، وذلك انطلاقا من موقفها التاريخي القائم على الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

وقد جاء تقدُّم إكوادور بالترشّح لعضـوية المجلس من منطلق اقتناعها الراسخ بأن بإمكانها الإسـهام في تعزيز تعددية الأطراف، وتوطيد الحوار والتعاون الدوليين، والمســـاعدة على إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً تتبوّأ فيه حقوق الإنسان مكانةً مركزية.

ويســـرّ البعثة الدائمة لإكوادور أن تحيل طيّه تعهدات إكوادور والتزاماتها الطوعية دعما لترشّـــحها لعضـــوية مجلس حقوق الإنســـان للفترة 2026-2028 (انظر المرفق)، وهي ترجو ممتنّة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 114 (ج) من جدول الأعمال.

101025 091025 25-15713 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2025 الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترشّح إكوادور لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدَّمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - قدّمت جمهورية إكوادور ترشّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028، التي ستُجرى انتخاباتها خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2025، وذلك انطلاقا من التزامها الطويل الأمد بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.

2 - وقد تقدّمت إكوادور بالترشّح لعضوية المجلس من منطلق اقتناعها الراسخ بأن بإمكانها الإسهام في تعزيز تعددية الأطراف، وتوطيد الحوار والتعاون الدوليين، والمساعدة على إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً تكون حقوق الإنسان في موقع القلب منه.

3 - وتؤكد إكوادور استعدادها، في حال انتخابها، للعمل بشكل بنّاء وشفاف وتضامني مع جميع الدول الأعضاء والهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مع الحرص على ألا يُترك أحد خلف الركب.

أولا - التزام إكوادور بتعزيز حقوق الإنسان

4 - تضع إكوادور دعم تعددية الأطراف في صميم سياستها الخارجية، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتعاضد بين البلدان من أجل التصدي للتحديات العالمية وتحقيق الأهداف المشتركة، انطلاقا من المبادئ والمقاصد والمصالح المشتركة، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة.

5 - وإكوادور ملتزمة بإعلاء حقوق الإنسان. وهذا الموقف الطويل الأمد هو من السمات الجوهرية للسياسة الخارجية لإكوادور، التي يتضمن دستورها أحكاما تقضي بوجوب رصد وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

6 - وستواصل إكوادور الدفاع عن وجود المبادئ والقيم الديمقراطية، فضلاً عن ضرورة مراعاة علاقة الارتباط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، مع تكرار تأكيد أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون احترام حقوق الإنسان.

7 - وفي عام 1948، صوّتت إكوادور لصالح اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقيت منذئذ على التزامها بمبادئه. وفي عام 1994، في أعقاب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا عام 1993، عُيّن دبلوماسي من إكوادور كأول مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إيذانا ببلوغ محطة رئيسية جديدة على طريق التوطيد المؤسسي للنظام العالمي لحقوق الإنسان، واعترافاً بالتزام إكوادور الطويل الأمد باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها.

8 - وفي أيلول/سبتمبر 2018، أصبحت إكوادور خامس دولة في العالم تصادق على اتفاقيات الأمم المتحدة الـ 18 المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، انضمّت إكوادور إلى الصكوك الدولية الملزمة قانوناً الـ 27 التي يصنّفها قسم المعاهدات في الأمم المتحدة كصكوك لحقوق الإنسان وصادقت عليها.

9 - ودعمت إكوادور إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام 2006 وساهمت منذئذ في تعزيزه. وشغلت إكوادور مقعدا في المجلس خلال ثلاث فترات (2006-2007 و 2010-2013 و 2016-2018). وعندما تشارك إكوادور بصفة مراقب، فإنها تتصرف بحسّ المسؤولية الذي تتحلّى به بقوة، حيث تعزّز الحوار والتعاون بين الدول والمجموعات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

10 - وتشارك إكوادور باستمرار في جميع آليات مجلس حقوق الإنسان، وتتعاون بشكل وثيق وشفاف في إطار الاستجابة لطلبات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، الذين دعتهم لزيارتها في عام 2003.

11 - وتفي إكوادور بالتزامها تجاه هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات من خلال إعداد جميع تقاريرها باستخدام نظامها الخاص لمعلومات حقوق الإنسان (SIDERECHOS). وبالإضافة إلى ذلك، فهي تدعم تنفيذ توصيات لجان هيئات معاهدات حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

12 - وسواءً بصفتها عضوا أو مراقبا في مجلس حقوق الإنسان، قادت إكوادور عمليات وضع واعتماد صكوك عالمية وإقليمية رئيسية لحقوق الإنسان أو قدمت إسهامات كبيرة في هذه العمليات، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو).

13 - وأصبحت إكوادور أول دولة تنضم وتصادق على الصكوك الدولية الـ 27 التي تصنّفها الأمم المتحدة كصكوك لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية التسع لحقوق الإنسان التي تشكل أساس النظام العالمي وبروتوكولاتها التسعة الإضافية. ويعدّ هذا الإنجاز الرائد تأكيدا لمكانة إكوادور كنقطة مرجعية على صعيد عالمية الالتزامات القانونية الدولية، كما أنه تأكيد لما يتحلّى به البلد من إرادة سياسية للوفاء بكامل التزاماته الدولية في هذا المجال.

14 - كما أن العديد من القرارات والأفرقة العاملة وغير ذلك من المبادرات التي أصبحت جزءاً من جدول الأعمال الموحّد لمجلس حقوق الإنسان قد خرج إلى النور بمبادرة من إكوادور أو بدعم منها، بما في ذلك: (أ) جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص المتنقّلين لتصبح من المسائل ذات الأولوية على جدول الأعمال العالمي؛ (ب) احترام وحماية وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين؛ (ج) الصلة بين جهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان؛ (د) العلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (هـ) العلاقة بين الأسلحة وحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي واستخدام المدنيين للأسلحة النارية؛ (و) إدراج حقوق كبار السن في المناقشات الدولية؛ (ز) وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ (ح) المساواة الجنسانية؛ (ط) الاعتراف بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وإعمال هذا الحق بشكل كامل.

ثانيا – التعهدات والالتزامات الطوعية لإكوادور خلال فترة عضويتها

15 – تعترف إكوادور بالدور الهام لمجلس حقوق الإنسان كهيئة حكومية دولية مستقلة، وتشدد على ما يضطلع به المجلس من عمل في إطار الأنشطة المتعلقة بحالات حقوق الإنسان حول العالم. وبالتالي فإن تعهداتها والتزاماتها هي كالتالي:

- تعزيز مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة المركزية للنظام العالمي لحقوق الإنسان، حيث تُعطى الأولوية للحوار والتوافق والتعاون والوقاية، وحيث يُضطلع بالعمل بموضوعية ونزاهة ودون تسييس.
- المشاركة بنشاط في جميع الاجتماعات العادية والاستثنائية للمجلس، بهدف تقديم المساهمات البنّاءة من خلال المبادرات الموجهة صوب تحقيق النتائج المعزِّزة لولاية المجلس.
- مواصلة الاعتراف بالاستعراض الدوري الشامل كآلية للامتثال وتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان.
- تعزيز المناقشات والمباحثات التي تتناول حقوق الإنسان بعد مرور سبعة عقود على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على إذكاء الوعي بوجوب كفالة حماية واحترام جميع البشر بالتساوي.
- مواصلة تعزيز التعامل النشط مع مواضيع الاهتمام الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان ومع الصكوك الدولية ذات الصلة، وذلك من أجل مواكبة المطالب العالمية، وضمان إعمال حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة ما قد يطرأ من تحديات، في إطار من الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب.
- تعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصول أفريقية، والأطفال والمراهقين، والأشخاص المتنقّلين، بهدف القضاء على التمييز من أي نوع.
- تعزيز الامتثال للصكوك الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي تهدف إلى ضمان مساواة حقيقية وحياة خالية من العنف من خلال اعتماد تدابير لمنع العنف العائلي والجنساني والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه والمعاقبة عليه من خلال اتّباع نهج مؤسسي شامل لمختلف القطاعات حيال وضع الخطط والبرامج الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة.
- دعم أعمال آليات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة.
- تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف والثنائي باعتباره من الأدوات والاستراتيجيات الفعالة لزيادة ما لدى الدول من إرادة لإحراز تقدّم صوب تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق.
- إعادة تأكيد تعاون إكوادور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمكاتب الإقليمية في القيام بأعمال التحقيق والنشر وتبادل الممارسات الفضلى وتقديم الردود فيما يتعلق بالشكاوى التي تقدّم إلى الآليات المختصة والإجراءات الخاصة فيما يتصل بالانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان.

- الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة، والحفاظ على كوكب الأرض، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

- مواصلة تعزيز عالمية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من خلال تشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، أو التي لم تصادق عليها بعد، على النظر في القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، ومن خلال دعم مبادرات التعاون التقني التي تيسّر التنفيذ الفعال للمعاهدات.

- دعم وضع صكوك دولية جديدة من أجل سد الثغرات في مجال الحماية، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق كبار السن، وقطاع الأعمال وحقوق الإنسان، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والذكاء الاصطناعي، وغير ذلك من المجالات، والمشاركة البناءة في العمليات الحكومية الدولية لتحقيق هذه الغاية.

- تعزيز العلاقة التكاملية بين النظام العالمي لحقوق الإنسان ونظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، بما في ذلك من خلال الدعم المؤسسي لاستقلالية لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

- إعادة التأكيد على أهمية مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والجريمة باعتبار ذلك شرطا أساسيا لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع الأشخاص.

- دعم المبادرات الهادفة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، وتعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في جميع الميادين.

- تعزيز الإدماج الكامل لحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في جدول أعمال المجلس، والمساهمة في تحقيق الاعتراف العالمي بهذا الحق ودعم التدابير الملموسة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

- تعزيز المناقشات التي تتناول التحديات التي تطرحها التكنولوجيات الرقمية الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، مع الإشارة إلى ضرورة تطويرها بطريقة سليمة مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.

- المشاركة البناءة في العمليات الحكومية الدولية الجارية في مجلس حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تعالج العلاقة بين قطاع الأعمال وحقوق الإنسان، وضمان أن تكون تلك العمليات شاملة للجميع وشفافة وقائمة على الحوار مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

- مواصلة الإسهام في المناقشات التي تتناول العلاقة بين الأسلحة وحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي واستخدام المدنيين للأسلحة النارية، مع التركيز على تأثيرها على السلامة الشخصية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان.

16 - وتفخر إكوادور بتقديم ترشّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان وتؤكد من جديد التزامها الثابت بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين العالمي والوطني. وتتمتع إكوادور بتاريخ عريق في الدفاع عن الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهي قد دأبت على العمل بلا كلل لإعلاء الحقوق الأساسية لجميع مواطنيها.

17 - وينطلق ترشّـــح إكوادور من إيمانها بأن حقوق الإنســـان هي حقوق عالمية غير قابلة للتجزئة ومترابطة، وأنه يجب حمايتها من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

18 - وتسـعى إكوادور من خلال مشـاركتها النشـطة في المحافل الدولية وتعاونها مع المنظمات المتعددة الأطراف إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنســان والمســاهمة في إقامة عالم أكثر عدلاً وإنصــافاً للجميع.

19 - ومن خلال هذا الترشّـــح، تؤكد إكوادور من جديد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الراهنة وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان.